المحاضرة الثالثة: تطور الفكر الاقتصادي عند(الفراعنة ، الاغريق، الرومان، المسلمين).

يعتبر الفكر الاقتصادي قديم قدم الإنسان وكان متداخلا مع الاعتبارات الفلسفية والدينية والسياسية ولم يقع الفصل بين البحث في الاقتصاد وفروع المعرفة الأخرى إلا حديثاً عندما ظهر الاقتصاد كعلم متميز الحدود.

1- **الفراعنة:**

قامت هذه الحضارة على ضفاف نهر النيل وهي حضارة تمتد لما يقارب 3000 سنة عرفت خلالها تطورا كبيرا، فكان أحد أسباب نجاح الحضارة المصرية تمركزها في منطقة وادي النيل، حيث توفرت كل المقومات اللازمة لنجاح العمل في الزراعة، وأسهمت المحاصيل الوفيرة في زيادة التنمية الثقافية والاجتماعية، كما تم استخراج الكثير من المواد المعدنية المتوفرة في المنطقة، وتم اختراع نظام كتابة خاص بهم، وتطورت حركة التجارة مع الدول المجاورة، كما تم الاهتمام بالتجهيزات العسكرية للدفاع عن أرض مصر ومقاومة الغزاة.

الفكر الاقتصادي للحضارة المصرية:

عرفت الحضارة الفرعونية تقدما وازدهارا منقطع النظير، ومثلت بمعالمها الأثرية الشامخة أقصى ما بلغه التقدم الإنساني في عصر ظهورها، واشتملت على أبعاد اقتصادية مختلفة لا يمكن تجاهلها، إلا أن الفكر الاقتصادي ما لم يكن مقصودا لأن يكون فكرا اقتصاديا أو يشكل مدرسة فكرية مستقلة ولم يشهد إسهامات فكرية واضحة، وهو ما يمكن التطرق له فيما يلي من خلال أهم ما ميز الفكر الاقتصادي في الحضارة المصرية.

- كان الاقتصاد الفرعوني اقتصاد زراعي في المقام الأول ويعتمد بدرجة كبيرة على نهر النيل.
- كانت الدولة تمتلك وسائل الإنتاج لا سيما الأراضي، والتي هي أساس النشاط الاقتصادي وسخرت الفلاحين الإسناد الاقتصاد الزراعي.
- كانت قوى الانتاج متطورة بالقياس الى الدول المجاورة والمنتجون هم الفلاحون، ولم يوجد تقسيم مهني للعمل باستثناء تقسيم العمل بين الانتاج الزراعي والحيواني، كما انتقى المصريون القدامى محاصيل معينة تستخدم بشكل دوري بالمبادلة مع محاصيل أخرى على نفس وحدة الأرض، وهو يسمى بالوقت الحالي بالدورة الزراعية.
- كان النشاط التجاري في العهد الفرعوني نشاطا ثانويا وهامشيا، حيث كانت التجارة الداخلية محدودة النطاق وتتم بشكل دوري أسبوعيا مثلا، فقد طغى الاقتصاد الطبيعي والاكتفاء الذاتي.
- كان اقتصاد الحضارة الفرعونية بداية قائم على نظام المقايضة ثم تم الانتقال لاحقا لاستخدام المعادن النفيسة، حيث أصبحت قيمة الأشياء توزن أو تقيم على أساس سبائك الذهب، ثم جرت التدرج إلى أن تم التوصل للعمل بالنقود على شكل دراهم مسكوكة وذلك في عهد سيدنا يوسف عليه السلام.
- كان للمؤسسة الدينية دور مهم في الحضارة الفرعونية، حيث ساهم الكهنة في تقوية الدولة من خلال متابعتهم لمختلف شؤون الدولة، ويعدون من أملاك الفرعون ملكية فلفرعون ملكية العبيد والاحرار.
- كان الإقراض بفائدة محرما ما بين العبرانيين ومجازا من غير العبراني، حسب القوانين القديمة للفراعنة.
- كان يتم فرض الضرائب على الأقاليم التابعة لمصر، على أن تجبى حصيلتها لصالح الفرعون الحاكم.

- قد كان المجتمع الفرعوني ينقسم الى طبقتين وهما:

الطبقة **الحاكمة** :وهم القادة الذين يمارسون السلطة وبيدهم قرارات الدولة كالفرعون وكبار الموظفين والجيش والكهنة.

طبقة المحكومين :ويعدون عبيدا للدولة وليس لفرد معين، وهناك عبيد مرموقين ليس لهم حقوق وهم الذين يعملون للدولة بأجر، وهناك مجموعة من الحرفيين الذين يمارسون العمل اليومي ويحتاج لهم عموم الناس بالإضافة للدولة كالبناء مثلا.

- اختصرت الكتابات المصرية القديمة على تسجيل بعض الأفكار الفلسفية والدينية ونظام الحكم.
- مهمة الطبقة الحاكمة كانت الإشراف وممارسة الأعمال التنظيمية والفكرية، لأن الفراعنة كانوا يعتقدون بأنهم متفوقون على الشعب في المجالات العلمية والمعرفية والثقافية.
- لم يكن هناك فكر اقتصادي واضح يفسر الظواهر الاقتصادية، وإن وجد فإنه لم يكن مقصودا، ومجمل الأفكار كانت مرتبطة بالجانب الديني والفلسفي والأخلاقي، والتي عمل كهنة المعابد على إيصالها للأفراد حسب ما يخدم مصالحهم مصلحه الملك.

2- **الاغريق أو اليونان:**

بدأ الاقتصاد في اليونان كنشاط عائلي، مما ساهم في تجنب ظهور مشكلات اقتصادية نظرية في البداية. كانت نظرتهم للاقتصاد في تلك المرحلة مرتبطة بإدارة الشؤون العائلية، مما جعل الاقتصاد العائلي مسيطراً على الحياة الاقتصادية في الحضارة اليونانية. ولم تظهر مشكلات اقتصادية كبيرة إلا لاحقاً نتيجة حصول الإغريق على غنائم وتطور التجارة. رغم اهتمامهم بالفكر الفلسفي، لم يطوّر الإغريق نظاماً اقتصادياً متكاملاً، ويُعزى ذلك إلى احتقارهم للعمل اليدوي واعتباره من اختصاص العبيد، مما جعلهم يهملون الاهتمام بمجالات الإنتاج المختلفة عدا الزراعة.

التنظيم الاقتصادي في اليونان:

الزراعة :شغلت الزراعة مساحة قدرها 20% من إقليم الدولة، وظهرت الوحدات الإنتاجية مثل:

–وحدات كبار الملاك :وتشغل نسبة ضئيلة من إجمالي المساحات المزروعة، إلا أنها أحسن الأراضي خصوبة، تزرع بالحبوب وتتربى عليها الماشية، وبالطبع العبيد والعمال الأجراء هم الذين يقومون بالعمل الإنتاجي.

–وحدات المالكين الصغار :تشمل معظم الأراضي الزراعية ذات جودة منخفضة يملكها أكثر من نصف السكان، يقوم بالعمل الانتاجي الأسرة وما تملكه من عبيد مستعملين أبسط أدوات الإنتاج.

الصناعة :اهتم المجتمع اليوناني بصناعة الأسلحة والأواني المنزلية، وقامت وحدات حرفية تجمع أفراد عائلاتهم وعبيدهم وبعض العمال الأجراء، وكان محرك الانتاج الطلبات المسبقة من التجار وغيرهم، كما منحت المعادن لمن يستطيع العمل بها.

التجارة الخارجية :عرفت التجارة الخارجية رواجا نسبيا وخاصة بعد صنع السفن التجارية، التي قامت لتعويض عجز القطاع الزراعي في سد احتياجات السكان من المواد الغذائية.

كما انتشرت النقود ونشطت المبادلات النقدية وعمليات البيع والشراء، أما حق التعامل بالفضة فكان حكرا على الدولة فقط.

ساد في المجتمع اليوناني نظام الطبقات ففي قمة الهرم الاجتماعي يتصدر طبقة الملاك الارستقراطيين، والتي تحصل على الريع العقاري دون أن تساهم في الإنتاج.

الطبقة المتوسطة من صغار الملاك والحرفيين.

طبقة الأجانب المحرومين من الحقوق السياسية.

طبقة العبيد الذين يقومون بالعمل الانتاجي الزراعي والصناعي والتعديني والأعمال المنزلية وخدمة المحاربين في الحروب، لهذا كانت تجارة العبيد من الأنشطة الاقتصادية المربحة.

من بين الأفكار الاقتصادية التي قدمها بعض الفلاسفة اليونانيين، يمكن ذكر ما يلي:

أفلاطون: تطرق في كتاباته الفلسفية، خاصة في "الجمهورية" و"القوانين"، إلى بعض المسائل الاقتصادية، حيث ربط نشأة الدولة بحاجات اقتصادية، وأشار إلى ضرورة التعاون بين الأفراد لتلبية احتياجاتهم. وضع أفلاطون تصوراً لمدينة مثالية تقوم على تقسيم العمل وتوزيع المهام بين طبقات المجتمع، بحيث يتولى الفلاسفة والحكماء شؤون الحكم، بينما يتفرغ الآخرون للزراعة والصناعة. كما دعا إلى إلغاء الملكية الخاصة والميراث للطبقة الحاكمة لضمان إخلاصها للخدمة العامة، في حين سمح لبقية الناس بالملكية الفردية لتشجيعهم على الإنتاج. ورأى أفلاطون أن الرق عنصر أساسي ودائم في المجتمع، معتبراً أن أفضل العبيد هم الأسرى الأجانب. وأشهر ما ارتبط به أفلاطون في الفكر الاقتصادي هو فكرته عن الشيوعية للطبقة الحاكمة في مدينته المثالية.

ومن الممكن اشتقاق معظم الفكر الأفلاطوني في الاقتصاد من النقاشات والبحوث التي خصصها للمسائل السياسية في كتابه الجمهورية، واهتم أفلاطون بالدولة وهيكلها السياسي والاقتصادي وكيفية تنظيمها على أسس مثلى، ولذلك خرج بفكرة المدينة المثالية اليوتوبيا، وأحد الأفكار الاقتصادية البارزة التي يمكن استخراجها من دراسات أفلاطون هي تلك التي تخص تقسيم العمل، ولقد تصور أفلاطون أن تقسيم العمل ضروري جدا للتنظيم الاجتماعي داخل اليوتوبيا، ولقد كتب في هذا الموضوع بإسهاب وبذل مجهودا كبيرا لتكون كتاباته دقيقة. والمسألة المثيرة للانتباه في مناقشة أفلاطون هو تأكيده أهمية تقسيم العمل كأساس لأي زيادة في كفاءة الانسان، ولكنه يشترط لتحقيق هذه النتيجة أن يقوم تقسيم العمل على أساس المهارات الموجودة لدى الأفراد بصورة طبيعية، فكل إنسان مهيأ بطبيعته لعمل معين أو حرفة يتقنها أكثر من غيرها، فإذا تخصص فيها أصبح أكثر ما يكون كفاءة، وهكذا يمكن أن نتصور أن النشاط الاقتصادي يصبح في أفضل أحواله من ناحية الكفاءة لو أن كل مواطن اشتغل فيما يتقنه بشكل فطري.

كذلك نجد أفكار أفلاطون في النقود والتجارة، ففي فلسفته نجد أن كليهما شر لابد منه، ولقد اعتبر أفلاطون أن كل السلوك الحيازي بطبيعته هدامة ويتضمن السلوك الحيازي في تعريف أفلاطون البحث عن الربح في التجارة أو أخذ الفوائد مقابل إقراض النقود، ومن ثم فإن هناك حاجة ماسة لإدارة التجارة والنقود حتى يقل الشر من ورائهما،

و النقود في رأي أفلاطون وسيلة اخترعها الإنسان لتسهيل التبادل، ومن أجل هذا لا يجد أي مبرر لاستخدام الذهب والفضة كنقود، فعملية تسهيل التبادل أو الوساطة في عمليات التبادل يمكن أن تتم بدون الذهب والفضة بل إنه ذهب إلى حد مهاجمة الذهب والفضة على أساس أن استخدامها كنقود يؤدي إلى نتائج غير محمودة من الناحيتين الأخلاقية والاجتماعية، ولقد قام أفلاطون باقتراح استخدام نوع من النقود له قيمة صورية، وبهذا كان أول من نادى بأن تكون قيمة النقود مستقلة تماما عن قيمتها الذاتية، والعجيب أن الذهب والفضة ظل في تداول واستخدام كنقد في المجتمعات المختلفة في أنحاء العالم من عصر أفلاطون الى الثلاثينيات من القرن العشرين، بعبارة اخرى ان رأي أفلاطون لم يرى النور في الحياة الواقعية إلا مؤخرا.

أرسطو: خالف أرسطو أفلاطون في قضية إلغاء الملكية الخاصة، حيث رأى أنه يمكن التوفيق بين المصالح العامة والخاصة، وهي فكرة استمرت لاحقاً في الفكر الاقتصادي وبرزت مع آدم سميث في "نظرية اليد الخفية". حاول أرسطو فهم بعض الظواهر الاقتصادية، مثل الفرق بين قيمة الاستعمال وقيمة التبادل. كانت نظريته حول القيمة ذات طابع أخلاقي، حيث ركز على مفهوم "الثمن العادل" وأدان الاحتكار، كما أشار إلى عيوب نظام المقايضة. وعلى الرغم من عدم وجود نظرية واضحة حول التوزيع، فقد أشار إلى مفاهيم متعلقة بالاستغلال، وميّز بين الإثراء الطبيعي (الزراعة والصناعة) وغير الطبيعي (التجارة)، ورفض الفائدة لأنها اعتبرها إثراءً غير طبيعي، كما فرق بين السلع التي تُستهلك بالاستخدام وتلك التي لا تتعرض للهلاك.

3- الرومان:

اعتمدت الحضارة الرومانية القديمة على الزراعة كنشاط اقتصادي رئيسي، والعبيد هما المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي، وقد تم الانتقال من الاقتصاد العائلي البسيط الى اقتصاد زراعي مغلق، ثم إلى اقتصاد استعمار امبراطوري يعتمد على التجارة أيضا، وذلك بعد الفتوحات الرومانية واتساع حكم روما، وبالرغم من السيطرة العسكرية لروما على كثير من دول العالم، إلا أنها ظلت تابعة لليونان من الناحية المعرفية والفكرية حيث أن الحضارة الرومانية تلت الحضارة اليونانية، وبذلك تمكنت روما من نقل العلوم والمعارف اليونانية التي مكنتها لاحقا من تجاوز مشاكلها طيلة تاريخها، ويمكن إدراج أهم الأفكار الاقتصادية التي سادت في العصر الروماني فيما يلي:

الزراعة :بدأت بشكل المزرعة العائلية الصغيرة ما لبثت أن أخذت تتوسع بالتدريج ويتوسع بتوسعها ملكيه فئات قليلة من الأراضي الزراعية.

التجارة: انحصر النشاط التجاري في البداية بتبادل منتجات القرية الغذائية بمنتجات من المدينة الحرفية، وبعد الفتوحات الرومانية نشطت الحركة التجارية وتكونت طبقة التجار وأصحاب رؤوس الأموال الجديدة، وأخذ التحول ينتقل تدريجيا من الاقتصاد الزراعي إلى الاقتصاد التجاري، وأخذت تختفي معه الطبقة المتوسطة من الزراع.

علاقات الإنتاج :كانت علاقات الانتاج قائمة على أساس الملكية الفردية لوسائل الإنتاج وزادها توسعا عمل العبيد الاستثماري دون مقابل، حيث تخصصت منتجات المزارع الكبرى بصورة رئيسية للبيع في السوق، ولهذا اعتبر

أن ما يميز النشاط الاقتصادي آنذاك تطور الانتاج المثير بهدف إشباع الحاجات الاستهلاكية إلى الإنتاج بهدف المبادلة وتكوين الثروات من قبل التجار وأصحاب رؤوس الأموال.

التجارة الخارجية: سادت التجارة الخارجية فيما بعد وأصبحت روما بذلك تستورد من الولايات التابعة لها المنتجات الزراعية وتصدر إليها المصنوعات المعدنية.

تطور رأس المال النقدي الربوي: أدى نمو التجارة والتداول النقدي الى تطور رأس المال النقدي الربوي، وأخذت تنشأ شركة الملتزمين الذين كانوا يقومون بالعمليات التسليفية ويلتزمون بجباية الضرائب، وانتشرت بصورة واسعة مكاتب الصرافة، حيث كانت عملية حفظ النقود وتحويلها تتم هناك، أما الأشخاص الذين كانوا يمارسون مهنة التجارة والربا وتقديم القروض بفائدة بدأوا ينفصلون تدريجيا وشكلوا طبقة اجتماعية مميزة سميت طبقة الفرسان.

التنظيم الاجتماعي :مكن القانون الروماني المواطنين الأحرار من الاستيلاء على العبيد الأجانب، كما كانت الدولة تبيع للمواطنين أسرى الحروب، حيث كان البنيان الطبقي يتألف من:

- طبقة النبلاء الأشراف وطبقة الفرسان.
- طبقة العامة وطبقة العبيد.

4- المسلمين:

بالرغم من حداثة مصطلح الاقتصاد الاسلامي الا أن قضايا وموضوعات الاقتصاد الاسلامي قديمة، بل ارتبط دورها بظهور الشريعة الاسلامية التي جاءت منظمة لشؤون الفرد والمجتمع في مختلف جوانب الحياة ومنها الجانب المالي والاقتصادي، فالإسلام قد حرم الربا والاحتكار ونظم عمليات التبادل، كما أقر الملكية الفردية والجماعية وجعل لكل منهما حدودها، ولهذا فقد بحث العلماء المسلمون كثيرا من القضايا الاقتصادية، ولكن ظل البحث في هذه القضايا والمسائل مرتبطا الى حد كبير بالعلوم الاخرى مثل الفقه والتفسير والحديث، وتركزت جهود العلماء المسلمين الأوائل في بيان حكم الاسلام في المعاملات المالية أو استظهار الحلول الاسلامية فيما يعرض لهم من مسائل أو مشكلات اقتصادية، ومع ذلك فقد وجدت كتابات مستقلة لبعض الفقهاء تعنى بالجانب المالي مثل كتاب الخراج لأبي يوسف وكتاب الإكتساب في الرزق المستطاب لمحمد بن حسن الشيباني ،وكتاب الأموال لأبي عبيد القاسم بن سلام، والتي تضمنت بعضها إلى جانب القضايا الفقهية اشارات وتحليلات اقتصادية، بل إن كتاب الخراج لأبي يوسف وإن كان يبدو كتابا يهتم بتنظيم الاسلام لجباية الخراج وإنفاقه، إلا أنه في حقيقته خطة للإصلاح المال والإقتصادي بهدف رفع مستوى الإنتاج في الأمة الإسلامية وتحقيق التنمية الاقتصادية، ثم بعد ذلك ظهرت كتابات لعلماء المسلمين تضمنت أيضا التعرض لبعض القضايا الاقتصادية مثل النقود، فهذا أبو حامد الغزالي يتكلم في كتاب إحياء علوم الدين عن صعوبات المقايضة وأهمية النقود ووظائفها ،وهذا أبو الفضل جعفر بن علي الدمشقي الذي عاش الى أخر القرن السادس الهجري يتكلم في كتابه الإشارة الى محاسن التجارة عن العديد من المسائل والقضايا الاقتصادية مثل الحاجات وتقسيم العمل وصعوبات المقايضة والنقود والأسعار، وفي القرن السابع والثامن الهجريين نجد أن كتابات ابن تيمية وابن القيم قد تضمنت فكارا اقتصاديه فيما يتعلق بالنقود والأسعار على سبيل

المثال، وفي أواخر القرن الثامن الهجري وأوائل القرن التاسع جاء ابن خلدون الذي ضمن كتابه المقدمة الكثير من الآراء والتحليلات المتعلقة بالمسائل الاقتصادية مثل تقسيم العمل والأسعار والنقود والعرض والطلب وتقسيم السلع الى ضرورية وكمالية، ويعتبر ابن خلدون بحق أول من بحث في القضايا والمسائل الاقتصادية وفق طابع تحليلي، حيث درس بعمق البواعث والعوامل ذات الطابع الاقتصادي التي يخضع لها سلوك الأفراد والجماعات، وفي الفترة نفسها ظهر المقريزي الذي نجد له كلاما واسعا حول النقود والأسعار في كتابه إغاثة الأمة بكشف الغمة الذي بحث فيه أسباب غلاء المعيشة في مصر، وأرجع ذلك الى سوء التدبير والفساد الإداري وكذلك كثره النقود المتداولة.

هذه هي أهم إسهامات علماء المسلمين في العصور المتقدمة في بحث ودراسة المسائل والقضايا الاقتصادية وهناك غيرها الكثير، ويلاحظ على تلك الإسهامات أنها لم تكن في إطار علمي مستقل، بل جاءت متصلة ببحوث اولئك العلماء في علم التفسير والحديث والفقه والتاريخ، ومع أن ابن خلدون يعتبر من أبرز من تعرض لبعض الظواهر والموضوعات الاقتصادية بعمق ووفق تحليل منطقي، إلا أنه أيضا لم يتعرض لتلك الظواهر والموضوعات تحت إطار مستقل أو ضمن علم من متميز، بل جاءت دراسته لها متصلة ببحثه لعلم التاريخي ولمسائل اجتماعيه أخرى.